الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/3/17
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/5/10
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

دور الوعي المجتمعي في تعزيز المشاركة السياسية

The role of community awareness in promoting political participation

م. د. رائـد ربيـع فاضـل
Dr. Raed Rabie Fadel
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية
Tikrit University / College of Political Science
raied_rabie@tu.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

دور الوعي المجتمعي في تعزيز المشاركة السياسية

م. د. رائـد ربيـع فاضـل

الملخص:

يمثل الوعي المجتمعي أداة أساسية في تعزيز المشاركة السياسية، إذ يساهم يشكل كبير في تشكيل سلوك الأفراد واتجاهاتهم نحو الاهتمام بالشأن العام، وتنمية قدرتهم على التفكير النقدي وتحليل القضايا بموضوعية، فكلما ارتفع مستوى الوعي المجتمعي ازدادت قابلية المواطنين للانخراط الإيجابي في الحياة السياسية، والمساهمة الفاعلة في صياغة السياسات العامة وصنع القرار، ويسهم ذلك في تكريس القيم الديمقراطية، ومبدأ تكافؤ الفرص، والحد من الإقصاء والتهميش، والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية ودعم الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: "الوعي العام"، "الوعي المجتمعي"، "المشاركة السياسية"، "الديمقراطية".

Abstract:

Community awareness is a key tool in promoting political participation, as it contributes significantly to shaping individuals' behavior and attitudes towards public affairs, and developing their ability to think critically and analyze issues objectively The higher the level of societal awareness, the greater the citizens' willingness to engage positively in political life and actively contribute to shaping public policies and decision-making. This contributes to enshrining democratic values, the principle of equal opportunities, reducing exclusion and marginalization, alleviating social tensions, and supporting political stability.
Keywords: "Public awareness", "Community awareness", "political participation", "democracy".

دور الوعي المجتمعي في تعزيز المشاركة السياسية

م. د. رائـد ربيـع فاضـل

المقدمة:

يعد الوعي المجتمعي من القضايا الجوهرية التي أولتها المجتمعات المتقدمة اهتماماً بالغاً، لما له من دور فاعل في ترسيخ الأنظمة السياسية الديمقراطية، وبناء دول قائمة على المؤسسات والاستقرار، في المقابل لم يحظ هذا المفهوم بالاهتمام الكافي في العديد من الدول، ولا سيما الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص، وذلك لأسباب متعددة، من بينها ضعف التفاعل والقبول الشعبي، إضافة إلى هيمنة ثقافة مجتمعية تميل إلى رفض التغيير وتفضّل الحفاظ على الأوضاع القائمة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من تسليطه الضوء على مفهوم الوعي المجتمعي ودوره المحوري في تعزيز المشاركة السياسية، بوصفه أحد الركائز الأساسية لبناء أنظمة سياسية مستقرة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية والديمقراطية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الوعي المجتمعي والمشاركة السياسية، وبيان مدى تأثير الوعي السياسي في تحفيز الأفراد على الانخراط في العملية السياسية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في ضعف مستويات الوعي المجتمعي لدى قطاعات واسعة من المجتمع، وما يترتب على ذلك من تدنٍ في المشاركة السياسية وعدم فاعلية الدور الشعبي في صنع القرار السياسي، إذ يشكّل ضعف الوعي أحد الأسباب الجوهرية لغياب أو محدودية المشاركة السياسية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة متبادلة التأثير بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية، وإن تحقيق المشاركة السياسية أمر مرهون لوجود وعي مجتمعي.

منهجية البحث: اعتمد البحث بالدرجة الأساس على منهج التحليل النظمي في دراسة آليات بناء الوعي المجتمعي وعلاقته بالمشاركة السياسية، وذلك من خلال تحليل مكونات النسق المجتمعي والتفاعلات المتبادلة بين الوعي السياسي والسلوك السياسي للأفراد، بما يسهم في فهم طبيعة التأثير المتبادل بينهما وتشخيص العوامل المؤثرة في مستوى المشاركة السياسية.

هيكلية البحث: تم تقسم البحث إلى مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة احتوت على النتائج والمقترحات.

المبحث الأول: الوعي المجتمعي والمشاركة السياسية : إطار مفاهيمي

يعد الإطار المفاهيمي من المتطلبات الأساسية لأي بحث أكاديمي، إذ يسبق تناول موضوع الدراسة، ويهدف إلى الإحاطة بطبيعته وتوضيح أبعاده ودلالاته، فدراسة المفاهيم تستلزم الوقوف على معانيها المختلفة وتحديد مدلولاتها بدقة، تجنباً للخلط بينها وبين مفاهيم أخرى، وإزالة الغموض الناتج عن تعدد التعريفات وتداخلها للمفهوم الواحد، ويأتي ذلك سعياً إلى تحقيق الموضوعية والدقة المنهجية في التحليل، وتمكين القارئ – سواء أكان مختصاً أم غير مختص – من استيعاب مضامين الدراسة ضمن إطار منهجي متماسك، بما يعزز تكامل الرؤية بين الباحث والقارئ، ويضفي على البحث قدراً أعلى من الاتساق العلمي.

المطلب الأول: مفهوم الوعي المجتمعي

يشير مفهوم الوعي (Consciousness) في اللغة العربية إلى معانٍ متعددة، من أبرزها الفهم وسلامة الإدراك، إضافة إلى شعور الكائن الحي بذاته وبما يحيط به.

ويشتق الوعي لغوياً من الفعل (وعى)، أي حفظ الشيء وفهمه واستوعبه، بما يتضمن إدراك معانيه وأبعاده وغاياته، وعليه يرتبط الوعي بالحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك، وما يترتب على ذلك من علاقات بين الذات والمدركات[1].

وعند الرجوع إلى لسان العرب لأبن منظور، نجد أن الوعي يدل لغوياً على حفظ القلب للشيء، ويقال: فلان أوعى من غيره، أي أكثر حفظاً وفهماً. ويعكس هذا التعريف البعد المعرفي العميق للوعي بوصفه قدرة ذهنية تتجاوز الإدراك السطحي إلى الاستيعاب والفهم الراسخ[2].

وبوجه عام، يمكن فهم الوعي على أنه معرفة مباشرة بالذات وبالأشياء المحيطة بها، وهو بذلك يمثل حالة إدراكية تجمع بين الشعور بالذات والإحاطة بالعالم الخارجي، بما يسمح للإنسان بفهم واقعه والتفاعل معه على نحو واعٍ[3].

وفيما يتعلق بالوعي المجتمعي (Community awareness)، فقد تعددت استعمالات هذا المفهوم، إذ يشير الاستعمال الأول إلى الوعي الجمعي (Collective Consciousness): بوصفه خاصية مشتركة بين أفراد المجتمع، بينما يركّز الاستعمال الثاني على الوعي الاجتماعي (Social Consciousness): باعتباره نتاجاً للعلاقات والبنى الاجتماعية، في حين يدل الاستعمال الثالث على الوعي الجماعي (Group Consciousness): المرتبط بالجماعات المحددة داخل المجتمع[4].

وعلى الرغم من اختلاف هذه الاستعمالات لغوياً ودلالياً، فإنها تلتقي في جوهرها عند اعتبار (الوعي) تعبيراً عن فكر وذهنية الجماعة، ولا سيما في بعدها السياسي.

أما اصطلاحاً، فقد اختلفت التعريفات حول مفهوم الوعي باختلاف الخلفية الفكرية للباحث والبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، إذ ينظر إليه على أنه إحدى

القوى التي تؤثر بشكل مباشر في الواقع[5]. ويرى بعض المفكرين أن الوعي يرتبط بالزمن، فالوعي الحاضر متصل بالوعي الماضي، ويعد امتداداً له، كما أنه يتجه نحو المستقبل ضمن مسار متواصل، فالوعي ليس على وتيرة واحدة، بمعنى آخر لا يسير على نمط واحد، بل يحمل أبعاداً متعددة، أي يتسم بتعدد أبعاده[6].

ويدل (الوعي) على: الطريقة التي يفكّر بها الإنسان، فضلاً عن الوسائل التي تمكّنه من فهم الأشياء والعالم من حوله، ويستند ذلك في المقام الأول إلى البيئة الاجتماعية بمختلف مكوّناتها، إذ يحدد الوجود الاجتماعي للأفراد مستوى الوعي الذي يتشكّل لديهم[7]. فالوعي هو: حالة عقلية من اليقظة يدرك فيها الإنسان نفسه وعلاقته بما حوله من زمان ومكان وأشخاص، كما يستجيب للمؤثرات البيئية استجابة صحيحة[8].

واذا كان الوعي هو ما يتكّون لدى الإنسان من أفكار ووجهات نظر ومفاهيم عن الحياة من حوله في مختلف مستوياتها، فإن هذا الوعي لا يكون بالضرورة وعياً حقيقياً أو مطابقاً للواقع، أي قد يكون وعياً زائفاً، وذلك عندما تكون أفكار الإنسان ووجهات نظره ومفاهيمه غير متطابقة مع الواقع المادي الحي من حوله، أو عندما تكون تلك الأفكار ووجهات النظر والمفاهيم جامحة عن متابعة حركة وتطّور هذا الواقع تاريخياً. حيث يربط "ماركس و إنجلز" الوعي بالوجود الاجتماعي، ويؤكدان أن الأفكار السائدة في أي مجتمع ليست انعكاساً محايداً للواقع، بل قد تكون منفصلة عنه أو متأخرة عن تطوّره التاريخي، مما يؤدي إلى تشكّل وعي زائف لا يعكس الواقع المادي الفعلي[9].

إذن الوعي هو: الإدراك الكامل لما يحيط بالإنسان من ظروف، وفهم ما يحدث في عصره من أحداث وتقلبات الأمور على وجهها الصحيح. هذا الإدراك إذا تجاوز حدود الفرد نفسه، فمن شأنه أن يدفعه إلى تعزيز التضامن مع مجتمعه والمساهمة

في قضاياه العامة. فالوعي بهذا الوصف يعد ضرورة اجتماعية، بل هو في الواقع ضرورة أساسية لقيام المجتمع، فالأخير (أي المجتمع) لا يقوم الا إذا تحقق لأفراده الوعي والإدراك لحاجات النوع البشري وظروفه وإمكاناته، فالمجتمع الذي ينعدم فيه الوعي أما أن يكون مجتمعاً بدائياً لم يكمل نضجه، وأما أن يكون مجتمعاً ما له سوى التفكك أو التحلل الاجتماعي[10].

غير أن المقصود بالوعي المجتمعي هو: (الرؤية الشاملة التي تتضمن معارف وقيماً اجتماعية واتجاهات سياسية، تمكن الإنسان من إدراك أوضاع مجتمعه ومشكلاته وتحليلها والحكم عليها وتحديد موقفه منها بما يدفعه إلى التحرك من أجل تغييرها وتطويرها)[11]. إذن تتجلى أهمية الوعي المجتمعي في كونه إطاراً معرفياً وقيمياً يمكّن الفرد من فهم واقعه الاجتماعي والسياسي، ويعينه على إدراك/ فهم حقوقه وواجباته تجاه الدولة والمجتمع، بما يدفعه إلى اتخاذ مواقف واعية ومسؤولة والمساهمة في التغيير والتطوير.

ويرى بعض الباحثين أن الوعي المجتمعي يتمثّل في (مجموعة الآراء والأفكار والتصورات الناتجة عن إدراك الأفراد للواقع الاجتماعي، والتي تتحكم لاحقاً في ردود أفعالهم) [12]. وبذلك فإن الوعي المجتمعي ذو منشأ خارجي عن الذات، إذ إن الواقع الاجتماعي – بما يتضمنه من معطيات وضغوط وإكراهات – هو الذي يحدد طبيعته ويشكله أياً كانت صورته.

ويرى آخرون بأنه: (مجموع المعارف والأفكار الخاصة بالفرد والتي تنصب على معرفته لذاته وللبيئة المحيطة به، وهو محصلة تفاعل الإنسان مع بيئته وتأثيره فيها وتأثره بها، مما ينعكس على أفكاره وإدراكه للعالم المحيط به) [13]. فدون البيئة الاجتماعية لا يمكن أن يكون وعياً اجتماعياً ولا إدراكاً للفرد طالما أن الواقع الموضوعي في أحد أجزائه هو عوامل تذكر وإدراك.

ولا يقتصر الوعي المجتمعي على كونه إدراكاً للواقع أو تصوراً له فحسب، بل هو نتاج لحركة تبادلية مركبة، يندمج فيها الفردي بالاجتماعي، والذاتي بالموضوعي، كما يتداخل فيها الإدراك مع التصور، وتعد الأبعاد النفسية منطلقاً أولياً لتشكّل الوعي، إذ تشكّل أساساً تتفرع عنه الأبعاد الفكرية والعلمية، التي تمثل بدورها مجالاً نوعياً متميزاً من مجالات الوعي، ويتميز هذا المجال بخصوصية وظائفه وبدرجة انعكاسه للواقع الاجتماعي[14].

ومن هنا، يتضح أن الوعي المجتمعي ليس مجرد إدراك أو معرفة، بل هو حالة صحية إيجابية تعكس قدرة الأفراد على فهم واقعهم بكل مكوناته من تحديات وفرص ونقاط قوة وضعف، ووضع أنفسهم في الموقع الأمثل لتحديد الخطوات واتخاذ القرارات التي تحقق المصالح الكبرى، وتجاوز العقبات، والوصول إلى النجاح بأسرع وقت، وبأقل تكلفة وأقل خسائر ممكنة.

وحين يكون المجتمع واعياً ومدركاً لواقعه كما هو دون مغالطة أو تزييف، وملماً بما يتطلبه النجاح من مقومات ولوازم وتضحيات ومنتبهاً للمخاطر المتربصة به، فإنه حين ذلك سيكون على جادة النهوض الحضاري.

أما الوعي السياسي (Political Consciousness)، فيمثل شكلاً من أشكال الوعي المجتمعي، إذ يعكس إدراك الأفراد لحقوقهم وواجباتهم السياسية، ومدى فهمهم للواقع السياسي بما يتضمنه من أحداث وتطورات، بمعنى آخر إلمامهم بطبيعة النظام السياسي القائم وبنية السلطة وعلاقتها بالواقع المعيشي لمختلف فئات المجتمع، إضافة إلى وعيهم بدورهم في العملية السياسية، ويتجلى هذا الوعي في أنماط المشاركة السياسية، مثل: (التصويت، السلوك الانتخابي، تشكيل الاتجاهات والمواقف السياسية المتنوعة)، ويسهم الوعي السياسي في تقويم

الواقع السياسي للمجتمع، وتمكين الأفراد من التمييز بين القضايا التي تستحق الدعم وتلك التي تتطلب التغيير أو الإصلاح[15].

على ذلك فالوعي السياسي يعد عاملاً أساسياً في تعزيز الممارسة السياسية الرشيدة، إذ يمكّن الفرد من تمييز الصواب من الخطأ، ودعم القيم الإيجابية وتنميتها، كما يجعله واعياً بحقوقه وواجباته المكفولة دستورياً وقانونياً، ويؤهله للمشاركة الفاعلة في العمل السياسي من خلال الانخراط في التنظيمات والتجمعات السياسية والشعبية، مما يسهم في بناء مجتمع ديمقراطي مسؤول ومتوازن[16].

ويشير بعض الباحثين الى ارتباط الوعي السياسي بـ (الثقافة السياسية)، وهذا ما أكدته الأستاذ **"صادق الأسود"** في تعريفه للثقافة السياسية على إنها: (حالة الوعي والتفاعل التي تربط المواطن بعملية بناء الدولة وطريقة إدارتها من قبل النظام الحاكم) [17].

ويرى **"**إيميل دوركهايم**"** : (أن المجتمع يمتلك ما يسمى الوعي الجماعي، وهو مجموعة الأفكار والقيم والعادات والمشاعر التي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، وهذا الوعي لا يخص فرداً واحداً بعينه، بل هو مشترك بين الناس جميعاً). ويؤكد **"**دوركهايم**"** (أن الوعي الجماعي يوجد قبل الفرد، ويؤثر فيه ويوجه سلوكه، لأن الفرد يولد داخل المجتمع ويتعلم منه ما هو صحيح وما هو خطأ، وما هو مقبول وما هو مرفوض، ولهذا فإن الوعي الجماعي يعد أقوى من الوعي الفردي، لأنه ناتج عن تجارب المجتمع كله عبر الزمن). كما يوضح **"**دوركهايم**"** (أن الوعي الجماعي يؤدي دوراً مهماً في توحيد أفراد المجتمع، إذ يساعدهم على التفاهم والعيش معاً وفق قواعد مشتركة، مما يؤدي إلى تماسك المجتمع واستقراره) [18].

وهذا يعني أن (اللاوعي الجمعي)[*] هو عنصر من عناصر الثقافة، لأنه يتضمن أفكاراً ومعتقدات وقيماً ورموزاً وأساطير، وأن تشابه الناس في سلوكهم أو اختلافهم في تصرفاتهم يعود الى ثقافتهم، وهذا مرتبط بثقافة مجتمعهم, فالثقافة أشبه بـ (جهاز تحكّم)، يحدد نوعية تصرفات الأفراد والجماعات. لذا فأن للثقافة دوراً محورياً في تشكيل الذاكرة الجمعية، بوصفها الحاضن الذي تختزن فيه تجارب الشعوب وتعاد صياغتها في هيئة قيم ورموز وأنماط سلوك، ومن خلالها تتكّون سردية المجتمع عن ذاته، ويتحدد موقعه في العالم، فـ (القصص الشعبية، والأمثال، والموروثات الثقافية) لا تعد مجرد ترفٍ لغوي أو تعبيرات فولكلورية، بل تمثل أنماط تفكير راسخة في اللاوعي الجمعي، تنعكس آثارها بوضوح على القرارات والممارسات والسلوكيات الجماعية[19].

ونجد أن الثقافة اليوم تتسلل إلى الوعي الجمعي عبر ما يعرف بأدواتها الناعمة، مثل: (التعليم، الإعلام، الأدب، الفنون)، إذ تؤدي هذه الأدوات دوراً محورياً في تشكيل البنية الذهنية للأفراد، فكل فكرة يتم الترويج لها، وكل صورة تُعرض، وكل سردية تُنتج، تترك أثراً تراكمياً في وعي الفرد، الذي لا ينفصل عن الإطار الاجتماعي الأوسع الذي ينتمي إليه. وانطلاقاً من ذلك، لا يمكن النظر إلى السينما بوصفها مجرد وسيلة ترفيه، بل باعتبارها أداة ثقافية فاعلة تسهم في بناء تصورات محددة عن (الآخر) وإعادة إنتاجها، وبالمثل، تضطلع المناهج الدراسية بدور جوهري في تشكيل وعي الناشئة، من خلال ما تقدمه من معارف وقيم وأنماط تفكير، بما يعكس توجهات ثقافية وأيديولوجية كامنة.

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية ركيزة محورية في نهضة المجتمعات وتقدمها، لما لها من دور فاعل في تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ التحديث السياسي، فهي أداة

جوهرية تمكّن القوى الاجتماعية والسياسية من بلورة رؤاها، وطرح برامجها، والتعبير عن مطالبها، والمساهمة في صياغة السياسات العامة وصنع القرار. وهي بذلك تشكّل معياراً دقيقاً لقياس مستوى الديمقراطية الذي بلغه النظام السياسي والمجتمع على حد سواء.

وتشير المشاركة بوجه عام إلى إسهام الأفراد أو تعاونهم في مختلف مجالات النشاط الإنساني [20]. أما المشاركة الاجتماعية، والتي يطلق عليها أحياناً (المشاركة الشعبية)، فهي تمثل إتاحة الفرصة للأفراد للمساهمة الفاعلة في صنع القرارات واتخاذها وتنفيذها، إضافة إلى مشاركتهم في إدارة شؤون المجتمع[21].

ويرى **"ميردال"** أن المشاركة الشعبية لا تقتصر على إبداء الرأي فقط، بل تعني إشراك أفراد المجتمع بشكل فعّال في صنع القرارات والمساهمة في تنفيذها على أرض الواقع، وهذا النوع من المشاركة قد يستلزم إحداث تغييرات جوهرية في البناء الفوقي للمجتمع، مثل: القيم السائدة أو النظم والسياسات، حتى تتلاءم مع متطلبات المشاركة الحقيقية[22].

إذ تعكس المشاركة الاجتماعية مدى وعي الأفراد بدورهم في المجتمع، وتعد بذلك مؤشراً مهماً على التطور الاجتماعي والديمقراطي، فهي لا تقتصر على إبداء الرأي فقط، بل تمتد لتشمل التأثير الحقيقي في السياسات والقرارات العامة، والمساهمة في تنفيذها ومتابعتها، بما يعزز روح المسؤولية والانتماء ويحقق التنمية المستدامة للمجتمع.

أما المشاركة السياسية (Political Participation) فقد أجمع الباحثون والمتخصصون في الاجتماع السياسي على أنها: (عملية اجتماعية – سياسية يمارس من خلالها الفرد دوراً فاعلاً في الحياة السياسية لمجتمعه، حيث تتاح له

الفرصة للإسهام في صياغة الأهداف العامة، والمشاركة في اختيار أنسب الوسائل لتحقيق هذه الأهداف والعمل على إنجازها)[23].

والمشاركة السياسية في معناها الحقيقي تعبّر عن أسلوب حياة يتغلغل في مختلف جوانب المجتمع، بما يتيح لكل مواطن فرصة الإسهام في صنع القرارات التي تمسّ حياته، دون أي تمييز قائم على أساس: (النوع أو العرق أو الدين أو العمر أو الطبقة الاجتماعية). فهي تمثل عملية تفاعل مستمر بين الفرد ومجتمعه، ولا يمكن أن تتحقق بصورة فعّالة إلا في ظل وعي المواطنين بأهميتها وقيمتها[24].

فالمشاركة السياسية هي شكل من أشكال الممارسة السياسية التي تتيح للأفراد الحق في المشاركة الفعّالة في صياغة السياسة العامة للبلاد واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وتعد المشاركة السياسية بذلك الركيزة الأساسية لقيام الدولة الديمقراطية واستمرارها، إذ تضمن مشاركة المواطنين في عملية الحكم وتعزز الشرعية السياسية[25].

وهذا ما أكده الدكتور **"إبراهيم أبراش"** في تعريفه للمشاركة السياسية بأنها : (تعبير عن قناعة وإيمان الفرد بأنه جزء من النسق السياسي في مجتمعه، وهي لا تنفصل عن الوعي السياسي ولا عن الثقافة السياسية للمجتمع، إذ تعمل الثقافة على تنمية روح المشاركة وتحمل المسؤولية)، ويضيف **"أبراش"** : (أن المشاركة السياسية ليست مجرد أفعال مادية، مثل: التصويت أو الانخراط في الأنشطة السياسية، بل تشمل أيضاً القيم والعواطف والانتماء، وتشمل الإرادة في التغيير والشعور بالمسؤولية والاعتراف بأن المشاركة حق من الحقوق السياسية للفرد)[26].

وتمثل الانتخابات (Elections) الشكل الأكثر شيوعاً للمشاركة السياسية، فهي عملية جوهرية يعبّر من خلالها المواطنون عن إرادتهم وتوجّهاتهم – الاجتماعية، الثقافية، السياسية – عند اختيار ممثليهم في السلطة الحاكمة، كما تعد الانتخابات إحدى صور الممارسة السياسية الرشيدة، التي تمكّن الفرد من ممارسة

حقه في المشاركة في صياغة السياسات العامة للدولة والمساهمة في اتخاذ القرارات[27]. إذ تشكّل الانتخابات الركيزة الأساسية للنظام الديمقراطي، إذ ارتبط مفهوم الديمقراطية بها ارتباطًا وثيقًا عبر التاريخ، باعتبارها الوسيلة الجوهرية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة، ومن جهة أخرى الأداة التي تُمكّن أفراد الشعب من ممارسة حقهم في المشاركة في الحياة السياسية.

وعكس ذلك تحدث أزمة المشاركة السياسية (Crisis of Political Participation): وهي حالة يتراجع فيها انخراط قطاع واسع من المواطنين في العملية السياسية، ويتجلّى ذلك بشكل واضح في ظواهر مثل: (العزوف عن التصويت في الانتخابات، وشيوع الأمية، واستشراء الفقر في صفوف المجتمع). كما يعد الانخفاض الملحوظ في معدلات الانضمام إلى الأحزاب السياسية مؤشراً إضافياً يعكس عمق هذه الأزمة ويشير إلى تآكل قنوات المشاركة التقليدية[28].

وتصبح المشاركة السياسية أزمة في حالات هي:

1- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.

2- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

3- عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة لجزء كبير من أبناء المجتمع.

ولا تعزو هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقية الأمر جزء من حلقة متصلة يبعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول النامية وخصوصاً العربية منها، مثل: (أزمة الشرعية ، وأزمة الهوية ، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل ، وأزمة التكامل) [29].

أما المشاركة السياسية السلبية (Passive political participation) : فيقصد بها ذلك النمط من المشاركة السياسية الذي يفتقر إلى البعد الديمقراطي،

إذ لا يهدف إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية أو دعم مؤسساتها، وإنما يوظّف لتحقيق مصالح فئوية ضيقة، وغالباً ما تنشأ هذه المشاركة نتيجة عوامل قسرية أو ضغوط غير مباشرة، فضلاً عن تأثير المال السياسي في توجيه السلوك السياسي للأفراد والجماعات[30]. بمعنى آخر أن الفرد يسعى للتصويت ضمن شروط الانتماء (القبلي، العرقي، الديني، المذهبي)، بغض النظر عن كفاءة المرشح وقابليته على تلبية حاجات المجتمع المادية والمعنوية.

ويرتبط هذا النوع من المشاركة بطبيعة الأوضاع – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – التي يعيشها المجتمع، إذ تؤثر طبيعة الواقع المجتمعي المبني على الانتماءات المتعددة مثل: (القبلية، العرقية، الدينية، المذهبية)، في سلوك وتوجهات المواطن وبالتالي المشاركة السياسية[31].

وعلى الرغم من وجود هذا التعدد والتنوع في جميع المجتمعات، إلا أن درجة الوعي السياسي وحجم هذه الانتماءات تختلف من مجتمع لآخر.

وتعد هذه المشاركة معبأة وليست نابعة من إرادة حقيقية للمواطن، حيث يكون المواطن مضطراً للمشاركة نتيجة للطبيعة السلطوية للنظام السياسي، إذ يقوم النظام من خلال هذه المشاركة إلى تعبئة الجماهير لدعم قراراته وإضفاء الشرعية عليها عبر المظاهرات والمسيرات الشعبية أو الاحتفالات العامة، وفي هذه الحالة تصبح الانتخابات مجرد وسيلة لتقوية النظام ومواجهة النقد الخارجي، خاصة في غياب معارضة نظامية قوية، سواء كانت علنية أو سرية[32].

يتضح أن مفهوم المشاركة السياسية – بالرغم من تعدد وتنوع تعريفاته – يعبّر في جوهره عن حق المواطن في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي عبر الوسائل المشروعة كافة، كما يعكس دور الفرد في المساهمة في تشكيل نمط الحياة المجتمعية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتمثل المشاركة

السياسية في جملة من السلوكيات والممارسات التي يقوم بها الأفراد، مثل: التصويت والمشاركة في الحياة السياسية، بما يعزز حضورهم في الشأن العام.

المبحث الثاني: العلاقة بين الوعي المجتمعي والمشاركة السياسية

تعد العلاقة بين الوعي المجتمعي والمشاركة السياسية علاقة تكاملية وتبادلية، إذ يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة، فكلما ارتفع مستوى الوعي المجتمعي لدى الأفراد زادت قدرتهم على فهم القضايا السياسية وازداد استعدادهم للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، كما تعد هذه العلاقة طردية وتراكمية، حيث يسهم ارتفاع الوعي في تعزيز مشاركة سياسية واعية ومؤثرة، في حين يؤدي انخفاضه إلى السلبية أو إلى مشاركة غير مستنيرة.

وهذا يعني الوعي المجتمعي هو المحرك الأساسي للمشاركة السياسية الفعّالة، إذ أن فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم وإدراكهم للقضايا العامة، يحفزهم على الانخراط الإيجابي في العمليات الديمقراطية، مثل: (الانتخابات، والرقابـــة)، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي والسياسي.

المطلب الأول: تأثير الوعي المجتمعي في تعزيز المشاركة السياسية

يظهر تأثير الوعي المجتمعي في تعزيز المشاركة السياسية من خلال إسهامه في بناء إدراك نقدي لدى المواطنين تجاه القضايا المصيرية، وتمكينهم من فهم آليات صنع القرار السياسي وسبل التأثير فيه. والوعي ليس مجرد عملية رصد أو تحليل معرفي، بل هو ممارسة يومية تتجسد في السلوك الفردي والجماعي، ويتحول من خلالها إلى قوة اجتماعية وسياسية فاعلة تسهم في حماية الهوية الوطنية. وهو لا يقتصر على امتلاك المعرفة النظرية، وإنما يشمل تنمية الشعور بالمسؤولية والانتماء وترسيخهما في الممارسة العملية، بما يدفع الأفراد إلى المشاركة في

الانتخابات، وسائر أشكال العمل السياسي. وبهذا المعنى يسهم الوعي في الحد من ظواهر الاغتراب السياسي واللامبالاة، التي غالباً ما تنشأ نتيجة الجهل السياسي أو فقدان الثقة في الفعل العام.

ويتجلى تأثير الوعي المجتمعي بوصفه عاملاً محفزاً في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، إذ يعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة، ويشجّع على الحوار والتعبير عن الرأي بطرق مؤسسية ومنظمة، كما يسهم في تكوين رأي عام واعٍ قادر على مساءلة السلطات والمطالبة بالإصلاح، وهو ما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام السياسي وتطّوره.

في هذا المطلب، سنتناول الفرق بين المجتمع الواعي وغير الواعي، مع التركيز على أثر الوعي المجتمعي في مستوى المشاركة السياسية وفاعليتها من خلال الآتي:

أولاً: الفرق بين المجتمع الواعي وغير الواعي[33].

1- **المجتمع الواعي:** هو المجتمع الذي يمتلك أفراده فهماً عميقاً لقضاياهم السياسية والاجتماعية، ويدركون أهمية دورهم في الحياة العامة، ويكون هذا الوعي ناتجاً عن: التعليم، والثقافة، والتجربة الحياتية، إضافة إلى دور الإعلام الحر في نشر المعرفة الصحيحة.

خصائص المجتمع الواعي[34]:

أ- الإدراك السياسي والاجتماعي: حيث يمتلك الأفراد القدرة على فهم القضايا العامة وتحليلها بعيداً عن الشائعات أو المعلومات المغلوطة.

ب- الوعي بالحقوق والواجبات: يدرك المواطنون أهمية حقوقهم السياسية، مثل حق التصويت والترشح والمساءلة.

ت- التفكير النقدي: يتمتع الأفراد بقدرة على تقييم الخطاب السياسي والبرامج الانتخابية بموضوعية.

ث- المشاركة السياسية الفاعلة: يظهر الوعي من خلال الإقبال على الانتخابات، والمشاركة في النقاشات العامة، والانخراط في العمل السياسي والمجتمعي.

2- **المجتمع غير الواعي:** هو المجتمع الذي يفتقر إلى الفهم السياسي والاجتماعي، مما ينعكس سلباً على مستوى المشاركة السياسية فيه.

خصائص المجتمع غير الواعي[35]:

أ- الانسياق وراء المعلومات المضللة: نتيجة ضعف الوعي وغياب التفكير النقدي.

ب- العزوف عن المشاركة السياسية: لا يبدي الأفراد اهتماماً بالانتخابات والقضايا العامة.

ت- السلبية السياسية: يكتفي المواطن بدور المتفرج دون محاولة التأثير في القرار العام.

ث- استمرارية العزوف السياسي: يؤدي غياب الوعي إلى ضعف المشاركة وبقاء القرارات السياسية بعيدة عن تطلعّات المجتمع.

يتضح مما تقدم: أن المجتمع الواعي يتميز بالإدراك الاجتماعي والسياسي، والوعي بالحقوق والواجبات، والتفكير النقدي، والمشاركة السياسية الفاعلة، أما المجتمع غير الواعي فيتسم بالانسياق وراء المعلومات المضللة، والسلبية، والعزوف عن المشاركة السياسية، وبالتالي يؤدي غياب الوعي إلى ضعف التأثير الشعبي وبعد القرارات السياسية عن تطلعّات المجتمع.

ثانياً: أثر الوعي المجتمعي في عملية المشاركة السياسية:

1- **أثر الوعي في تعزيز المشاركة السياسية:** عندما يكون المجتمع واعياً، تنعكس هذه الحالة بشكل إيجابي على مستوى المشاركة السياسية، ويتجلى ذلك في عدة مظاهر[36]:

أ- زيادة الإقبال على الانتخابات: حيث يدرك المواطن أهمية صوته في إحداث التغيير.

ب- المشاركة في العمل العام: من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو منظمات المجتمع المدني.

ت- المساءلة والمطالبة بالحقوق: المجتمع الواعي يشارك بفاعلية في مراقبة الأداء السياسي والمطالبة بالإصلاح.

ث- ترسيخ الممارسة الديمقراطية: إذ تصبح المشاركة السياسية سلوكاً واعياً ومستمراً، لا مجرد رد فعل مؤقت.

2- **أثر غياب الوعي في إضعاف المشاركة السياسية:** في المقابل، يؤدي غياب الوعي المجتمعي إلى تراجع المشاركة السياسية، مما يفرز نتائج سلبية، من أبرزها[37]:

أ- العزوف الانتخابي: ضعف الإقبال على التصويت وفقدان الثقة في العملية السياسية.

ب- سهولة التلاعب بالرأي العام: نتيجة غياب المعرفة السياسية.

ت- ضعف التمثيل الشعبي: إذ لا تعكس المؤسسات المنتخبة تطلعات المجتمع الحقيقية.

ث- الإحباط السياسي: شعور الأفراد بعدم جدوى المشاركة، مما يعمّق الفجوة بينهم وبين الحياة السياسية.

هذا يعني أن الوعي المجتمعي يمثل الأساس الحقيقي لتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، فكلما ازداد وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ازدادت قدرتهم على الإسهام في الحياة السياسية وصنع القرار، وعلى العكس فأن غياب الوعي يؤدي إلى السلبية والعزوف، مما يضعف المسار الديمقراطي، ومن هنا فأن بناء مجتمع واعٍ هو السبيل نحو مشاركة سياسية حقيقية تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار، وتضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: مظاهر المشاركة السياسية في ظل تنامي الوعي المجتمعي

تعكس مظاهر المشاركة السياسية مستوى الوعي المجتمعي السائد، إذ يسهم هذا الوعي في تعزيز دور الأفراد في كلّ من رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي، فضلاً عن مراقبة أداء المؤسسات الرسمية.

وتتمثل هذه المظاهر في الآتي:

أولاً: المتابعة السياسية عبر وسائل الإعلام الجديد(*):

يمثل الاهتمام بالقضايا السياسية ومتابعتها عبر وسائل الإعلام أحد أهم مظاهر المشاركة السياسية، لما له من دور فاعل في تنمية الثقافة السياسية لدى الأفراد، وتعزيز وعيهم المعرفي والسلوكي بالشأن العام، كما تعد درجة المتابعة مؤشراً مهماً على مستوى النضج السياسي، نظراً لما تتيحه من توسيع دائرة المعرفة وتوجيه الاهتمام بالقضايا الوطنية والدولية(38).

وتتباين أنماط متابعة الأفراد للأحداث السياسية، حيث يحرص بعضهم على المتابعة اليومية المنتظمة عبر مختلف الوسائل الإعلامية، بهدف الاطلاع المستمر على المستجدات وفهم طبيعة التحولات السياسية محلياً وعالمياً. في المقابل،

تقتصر متابعة فئة أخرى على فترات متقطعة، وذلك نتيجة ضيق الوقت أو كثرة الالتزامات، إذ تزداد درجة الاهتمام لديهم عند حدوث أحداث سياسية بارزة تستدعي المتابعة[39].

ومن جهة أخرى، يقل اهتمام بعض الأفراد بمتابعة الأخبار السياسية عبر وسائل الإعلام التقليدية، نتيجة اعتقادهم بعدم جدوى ما ينشر أو التشكيك في مصداقيته، إضافة إلى تفضيلهم لوسائل إعلام أكثر سرعة وانتشاراً، مثل الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي. ورغم الأهمية التي تحظى بها البرامج السياسية، إلا أن بعض المتابعين يرون أنها تفتقر إلى التعددية في الطرح، أو تعكس في الغالب وجهة نظر رسمية، وقد تقتصر متابعتها أحياناً على مجاراة المحيط الاجتماعي[40].

كما يختلف مستوى التفاعل مع المحتوى السياسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يعزف بعض الأفراد عن متابعته لاعتقادهم بأنه يفتقر إلى العمق والجدوى، بينما يرى آخرون أن الاطلاع المستمر على ما يتداول في هذه الوسائل أمر ضروري، لما له من تأثير مباشر في تشكيل الرأي العام. ويعكس هذا التباين وعياً متفاوتاً بطبيعة الإعلام السياسي وأدواره في المجتمعات المعاصرة.

ثانياً: المشاركة في الملتقيات السياسية[41]:

تعد الملتقيات السياسية من أبرز صور المشاركة السياسية، لما توفره من فضاءات للحوار والتبادل الفكري بين مختلف التيارات والاتجاهات السياسية. وغالباً ما تتولى الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة تنظيم هذه الملتقيات، بهدف مناقشة القضايا العامة وتبادل وجهات النظر في إطار منظم ومنهجي.

وتسهم هذه الملتقيات في تنمية الوعي السياسي لدى المشاركين، من خلال إتاحة الفرصة لعرض الأفكار ومناقشتها بحرية، بعيداً عن الالتزامات التنظيمية الصارمة. كما تساعد على اكتساب الخبرات والمهارات السياسية، وتعميق السلوك

السياسي والارتقاء به، بما يعكس حرص الأفراد على تطوير ذواتهم والمشاركة الفاعلة في الشأن العام.

ثالثاً: المشاركة في التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية[42]:

1- المشاركة في التنظيمات الطلابية

تعد المشاركة في التنظيمات الطلابية من أنشط صور المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات، نظراً لما تتميز به المرحلة الجامعية من حيوية واندفاع فكري، وتسهم هذه التنظيمات في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الطلبة، وتعزز قدرتهم على التعبير عن آرائهم والمشاركة في العمل الجماعي

2- المشاركة في النقابات العمالية

يعتبر الانخراط في النقابات العمالية أحد أشكال المشاركة السياسية، نظراً لارتباطها الوثيق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تمس فئات واسعة من المجتمع، وتمثل النقابات قوى فاعلة في الدفاع عن مصالح العمال، كما يعد العمل النقابي صورة من صور النشاط السياسي المنظّم.

رابعاً: المشاركة في التنظيمات السياسية

تتفاوت درجة مشاركة الأفراد في التنظيمات السياسية، إذ ينخرط بعضهم في جمعيات ومنظمات ذات طابع اجتماعي وإنساني، كـ (جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الإغاثية)، ويعد العمل ضمن هذه الأطر تجسيداً عملياً للمشاركة السياسية، لما يعكسه من ارتباط وثيق بالمصلحة العامة وخدمة المجتمع[1].

كما يعبّر الانتماء إلى هذه التنظيمات عن مستوى متقدم من الوعي الوطني والشعور بالمسؤولية الاجتماعية، ويعد مرحلة تمهيدية في عملية التكوين السياسي للفرد، بما يؤهله لاحقاً للمشاركة السياسية بصورة أوسع استناداً إلى ما يكتسبه من خبرات وتجارب.

ويمثل الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني أحد أبرز مظاهر المشاركة السياسية في ظل تنامي الوعي المجتمعي، نظراً لما تضطلع به هذه المنظمات من أدوار فاعلة في تعزيز قيم المواطنة، ونشر الوعي الحقوقي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة في معالجة القضايا المجتمعية وتنمية مهارات الحوار والعمل التطوعي، بما يسهم في تعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية[43].

خامساً: الانتساب إلى الأحزاب السياسية

يعد الانتساب إلى الأحزاب السياسية من أكثر أشكال المشاركة السياسية تنظيماً، إذ تمثل الأحزاب أطراً مؤسسية تمكّن الأفراد من الانخراط في الحياة السياسية والمشاركة في صنع القرار، ويعكس الانتماء الحزبي درجة متقدمة من الوعي السياسي، قائمة على الاقتناع ببرامج الحزب وأفكاره وأهدافه[44].

كما يسهم العمل الحزبي في صقل الخبرات السياسية للأفراد، وتعزيز ثقافة التعددية السياسية وقبول الرأي الآخر، فضلاً عن دوره في تجميع المطالب الشعبية والتعبير عنها بشكل منظّم، بما يدعم الممارسة الديمقراطية ويعزز الاستقرار السياسي في المجتمع[45].

يتضح مما سبق: أن المشاركة السياسية تتجلى في ظل تنامي الوعي المجتمعي ومن ثم انخراط الأفراد الواعي في الشأن العام عبر وسائل متعددة، مثل متابعة القضايا السياسية، والمشاركة في الملتقيات والأنشطة الطلابية والنقابية، كما تشمل الانضمام إلى التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، إلا أن الانتساب إلى الأحزاب السياسية يعد أعلى صور المشاركة تنظيماً، لما يوفّره من إطار مؤسسي لصنع السياسات العامة واتخاذ

القرار، وبالتالي تعكس هذه المظاهر – مجتمعة – مستوى النضج السياسي والوعي بالحقوق والواجبات، وتسهم في ترسيخ الديمقراطية وبناء مجتمع فاعل.

المبحث الثالث: آليات تنمية الوعي المجتمعي بما يسهم في تعزيز المشاركة السياسية

تعد تنمية الوعي المجتمعي أحد الركائز الأساسية في بناء مجتمعات فاعلة وقادرة على المشاركة الإيجابية في الشأن العام، إذ يسهم هذا الوعي في تشكيل اتجاهات الأفراد وسلوكهم السياسي، ويعزز إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم داخل الدولة، فكلما ارتفع مستوى الوعي المجتمعي، زادت قدرة المواطنين على فهم القضايا العامة والتفاعل معها بوعي ومسؤولية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى المشاركة السياسية بمختلف صورها.

وتكتسب آليات تنمية الوعي المجتمعي أهمية متزايدة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، حيث لم تعد المشاركة السياسية مقتصرة على التصويت في الانتخابات فحسب، بل امتدت لتشمل المشاركة في الحوار المجتمعي، والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، ومتابعة السياسات العامة، والمساءلة المجتمعية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى اعتماد آليات فعّالة ومتنوعة، مثل: التعليم، ووسائل الإعلام، والتنشئة الاجتماعية، والخطاب الديني والثقافي، في ترسيخ الوعي السياسي وتعزيز المشاركة السياسية وتعميق الثقافة الديمقراطية، مع بيان مدى إسهام هذه الآليات في بناء مواطن واعٍ وقادر على المشاركة الإيجابية في صنع القرار، بما يدعم استقرار المجتمع وتقدمه.

ويتحقق هذا الوعي من خلال مجموعة من الآليات التي تتكامل فيما بينها، ويمكن تصنيفها إلى آليات اجتماعية وأخرى سياسية، لكل منها دور محوري في تنمية الوعي وتعزيز الانخراط السياسي.

المطلب الأول: الآليات الاجتماعية لتنمية الوعي المجتمعي بما يسهم في تعزيز المشاركة السياسية

تعد الآليات الاجتماعية من الركائز الأساسية في تنمية الوعي المجتمعي، لما لها من دور فاعل في تشكيل سلوك الأفراد وتوجيه اتجاهاتهم، وتتمثل هذه الآليات في: (الأسرة والمؤسسات التعليمية ومنصات التواصل الاجتماعي)، التي تسهم – مجتمعة – في غرس القيم المشتركة، ونشر الثقافة المجتمعية، وتعزيز مفاهيم الانتماء والمسؤولية والتعاون بين أفراد المجتمع، ويساعد هذا التفاعل الاجتماعي الواعي على رفع مستوى الإدراك بالقضايا العامة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، ودعم استقرار المجتمع وتقدمه.

أولاً– الأسرة:

تعد الأسرة الإطار الاجتماعي الأول الذي تتكوّن فيه شخصية الفرد، وتتبلور من خلاله سلوكياته واتجاهاته نحو مجتمعه، إذ تشير نظريات التنشئة الاجتماعية إلى أن الأسرة تمثّل الخلية الأساسية التي تغرس فيها القيم، وتشكّل أنماط السلوك، ويحدد دور الفرد الاجتماعي عبر عمليتي التربية والتثقيف[46].

وتسعى الأسرة في الغالب إلى نقل الثقافة السياسية التي اكتسبها أفرادها من الأجيال السابقة إلى الأبناء منذ مراحل الطفولة المبكرة، ولا سيما فيما يتعلق بغرس العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المرتبطة بالثقافة السياسية. إذ تضطلع الأسرة بدور أساسي في إدماج الطفل داخل الإطارين الثقافي والسياسي للمجتمع، من خلال إدخال التراث السياسي في عملية تكوينه، وتعويده على نماذج السلوك

السائدة، وتدريبه على أنماط التفكير المعتمدة في محيطه الاجتماعي، فضلاً عن غرس المعتقدات والاتجاهات السياسية الشائعة، ويترتب على ذلك تأثير بالغ الأهمية في تشكيل وعي الطفل وتنشئته السياسية[47].

ثانياً– المؤسسات التعليمية:

تعد المؤسسات التعليمية (المدرسة والجامعة)، من أبرز قنوات التنشئة الاجتماعية – السياسية، لما لها من دور محوري في بناء شخصية الفرد وتنمية وعيه بالواجب الوطني، وتعزيز شعوره بالانتماء إلى المجتمع ككل، كما تسهم في ترسيخ روح العمل الجماعي والحفاظ على المصلحة العامة، من خلال غرس القيم الوطنية، والأمانة، والإخلاص، ومشاعر الحب والولاء في نفوس المتعلمين، وحثهم على الالتزام بها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعزيز المشاركة السياسية[48].

وتتحقق التنشئة الاجتماعية – السياسية داخل الإطار التعليمي من خلال محورين أساسيين؛ يتمثل المحور الأول في التثقيف السياسي، بينما يتمثل المحور الثاني في طبيعة النظام المدرسي.

وفيما يخص المحور الأول، يتم التثقيف السياسي عبر المناهج الدراسية المقررة، مثل: (التربية الوطنية والتاريخ وغيرها من المواد ذات الصلة)، والتي تهدف إلى تعريف التلميذ/ الطالب بنظام الحكم في دولته، وتوضيح حقوقه وواجباته، وتحديد أنماط السلوك المتوقعة منه داخل المجتمع، إلى جانب غرس قيم المواطنة الصالحة، وتعزيز مشاعر الحب والولاء للوطن، وتنمية الإحساس بالانتماء الوطني لدى الأفراد، أما المحور الثاني، وهو طبيعة النظام المدرسي، فيتجسد في البيئة التنظيمية والتفاعلية للمؤسسة التعليمية، بما تشمله من لوائح وقوانين مدرسية، وأساليب الإدارة، وطبيعة العلاقة بين المعلمين والطلاب، وممارسات الانضباط والمشاركة، إذ تسهم المؤسسات التعليمية من خلال هذا النظام في تدريب الطلاب

عملياً على قيم الديمقراطية، واحترام النظام، وقبول الآخر، والعمل الجماعي، وتحمّل المسؤولية، كما تعمل الأنشطة المدرسية، مثل المجالس الطلابية والأنشطة اللامنهجية، على إكساب الطلاب خبرات سياسية واجتماعية غير مباشرة، تسهم في تشكيل وعيهم السياسي وتنمية شخصياتهم كمواطنين فاعلين في المشاركة السياسة[49].

ثالثاً– مواقع التواصل الاجتماعي:

أصبحت (مواقع التواصل الاجتماعي)[*] في السنوات الأخيرة جزءً أساسياً من منظومة الاتصال الحديثة بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم، فقد أتاحت هذه المنصات فضاءً تفاعلياً يمكّن المستخدمين من تبادل المعلومات (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السياسية) بسهولة وسرعة وبتكلفة منخفضة، كما أسهمت في خلق مجال عام رقمي مفتوح يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات العامة دون قيود زمانية أو مكانية.

وقد أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين نمو الوعي المجتمعي لدى الأفراد ومدى تقبّلهم للأفكار الجديدة داخل المجتمع؛ فكلما ازداد تعرض الفرد لمصادر معلومات متنوعة – وهو ما تتيحه منصات التواصل الاجتماعي – ازدادت قدرته على تحليل المعطيات ومناقشتها وتقييمها تقييماً نقدياً، بما يسهم في خدمة مجتمعه ويعزز مشاركته الفاعلة في القضايا العامة[50].

وتعد مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز الآليات الحديثة التي أسهمت في تشكيل الوعي المجتمعي وتعزيزه، إذ وفّرت مضماراً مفتوحاً لتبادل الآراء والمعلومات بحرية وسرعة غير مسبوقة، وقد ساهمت هذه الوسائل في توسيع دائرة المشاركة السياسية من خلال تمكين الأفراد من التعبير عن قضاياهم، والتفاعل مع الشأن العام، ومتابعة المستجدات المحلية والعالمية بشكل لحظي، كما تلعب دوراً

مهماً في تشكيل الرأي العام وتحريك الشعوب، لما تتميز به من انتشار واسع وتأثير سريع، فضلاً عن قدرتها على حشد الجماهير وتنظيم الحملات والمبادرات، مما يجعلها أداة فعّالة في التأثير على القرارات وصناعة التغيير داخل المجتمعات[51].

المطلب الثاني: الآليات السياسية لتنمية الوعي المجتمعي بما يسهم في تعزيز المشاركة السياسية

تشكّل الآليات السياسية حجر الأساس في بناء وعي المجتمع وتطوّره، إذ تؤدي دوراً محورياً في صياغة أنماط السلوك وتحديد مواقف الأفراد تجاه القضايا العامة، وتتجسد هذه الأدوات في: (لإعلام، المجتمع المدني، والأحزاب السياسية)، التي تعمل معاً على ترسيخ القيم المشتركة، وتعميق الثقافة السياسية، وتكريس معاني الانتماء والمسؤولية، ومن خلال هذا التفاعل المنظّم تنمو قدرة الأفراد على فهم الشأن العام وتحليله، مما ينعكس في زيادة فاعلية المشاركة السياسية، ويسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي ودفع عجلة التقدم.

أولاً- وسائل الاعلام:

للإعلام دور مهم في تنمية الوعي والآراء عند الأفراد، والإفصاح عن المعلومات، وإثارة القضايا/المشكلات العامة، وتشكيل الرأي العام، وتوجيه اهتمام الجمهور نحو قضايا معينة، مما يعزز المشاركة السياسية لدى الأفراد، ويؤثر بدوره على صانعي السياسات العامة ويدفعهم لاتخاذ إجراءات معينة أو تغيير سياساتهم، لذا أطلق عليه مجازاً تسمية (السلطة الرابعة) [*].

وتؤدي وسائل الإعلام – بوصفها واحدة من أقوى أدوات الاتصال وأشدها تأثيراً – دوراً بارزاً في تنمية أفراد المجتمعات وتشكيل وعيهم، وزيادة معارفهم، وتنقية أفكارهم، من خلال تقديم المعارف والمعلومات الصحيحة المستجدة، وطرح القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي والعالمي وفتح المجال لمناقشتها بحرية وعقلانية،

وإظهار الحقائق وإبراز ما هو صواب وتعزيزه، وما هو خطأ ومواجهته، والربط بين أفراد المجتمعات وزيادة التفاعل والتماسك الاجتماعي بينهم من خلال الحوار والتشاور الديمقراطي، وتشجيع المشاركة السياسية من خلال توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتحفيزهم على الانخراط في صنع القرار والمشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية المختلفة، بما يعزز من قوة المجتمع ومتانة مؤسساته الديمقراطية[52].

ثانياً- مؤسسات المجتمع المدني[*]:

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في تنمية الوعي المجتمعي وتعزيز المشاركة السياسية، إذ تسهم في تثقيف المواطنين وتوعيتهم بأهمية ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، فهي تعمل على حث الأفراد على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، بما في ذلك التصويت، والانخراط في النقاشات العامة، والتعبير عن الرأي، والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية ومستوى معيشتهم، خاصة في أوقات الأزمات والتحولات السياسية[53].

إضافة إلى ذلك، تعمل هذه المؤسسات على تعزيز القيم الديمقراطية ونشر المعلومات الصحيحة بين المواطنين، مما يزيد من وعيهم السياسي ويحفزهم على المشاركة النشطة في الحياة السياسية، وبالتالي فأنها تساهم في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة قادرة على التفاعل مع متطلبات المجتمع، والمشاركة في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، وتعزيز المبادرات التي تخدم الصالح العام[54].

عليه، فإن مؤسسات المجتمع المدني تمثل أداة أساسية للحد من سلطة الدولة المطلقة، وخلق مجتمع سياسي متفاعل قادر على المشاركة الجماعية والفردية في صنع القرار، فهي تعمل على جمع المصالح، وتنمية القيم الديمقراطية، وتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية بوعي ومسؤولية[55].

ثالثاً– الأحزاب السياسية:

تشكّل الأحزاب السياسية محوراً فاعلاً في العملية الديمقراطية في أي مكان في العالم، فهي تمثل ضمانة عملية ومؤسساتية للممارسة الديمقراطية الحقة، وبدون وجود أحزاب سياسية لا يمكن تصوّر وجود ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، إذ تنتفي الديمقراطية بانتفاء تعدد الأحزاب وإلغائها، فأما ديمقراطية كاملة أو ديكتاتورية شاملة ولا حلول وسط بينهما[56].

وتعد الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في بناء الديمقراطيات التعددية وتطويرها واستدامتها، فهي أدوات فاعلة في تعزيز الوعي المجتمعي عبر نشر الثقافة السياسية، وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، مما يشجعهم على المشاركة الإيجابية في رسم السياسات العامة للدولة وصنع القرار، وبذلك تسهم الأحزاب في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتعزيز التداول السلمي للسلطة، ودعم الاستقرار السياسي والتنمية المجتمعية[57].

وتمارس الأحزاب السياسية دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية وتعزيز الوعي المجتمعي، إذ تسهم في غرس القيم والمعايير السياسية وترسيخ الاتجاهات العامة لدى المواطنين بصورة تدريجية من خلال نشاطها الحزبي والجماهيري، فهي لا تقتصر على تعبئة الأنصار، بل تعمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقضايا العامة، وتوجيه الأفراد نحو الاهتمام بالشأن العام بدلاً من الانغلاق على المصالح الفردية الضيقة، كما تزوّد المواطنين بالمعلومات والمعارف السياسية التي تمكّنهم من فهم الواقع السياسي وتحليل مشكلاته، مما يعزز قدرتهم على المشاركة السياسية الواعية والفاعلة[58].

وبذلك تؤدي الأحزاب دوراً مهماً في تنمية الثقافة السياسية القائمة على الحوار والنقاش واحترام الرأي الآخر، الأمر الذي يسهم في تعزيز روح العمل الجماعي

وترسيخ قيم المسؤولية والانتماء، وبذلك تصبح الأحزاب مدرسة لإعداد مواطنين أكثر وعياً ومشاركة في الحياة السياسية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الوعي المجتمعي يمثل ركيزة أساسية في بناء نظام سياسي فاعل يقوم على المشاركة والمسؤولية المشتركة بين الدولة والمواطنين، وقد تبين أن الوعي المجتمعي لا يقتصر على المعرفة بالحقوق والواجبات، بل يشمل إدراك القضايا العامة، وفهم آليات العمل السياسي، والقدرة على التمييز بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين مستوى الوعي المجتمعي ومستوى المشاركة السياسية، فكلما ارتفع الوعي زادت فرص الانخراط في العمليات السياسية بمختلف صورها، كـ (الانتخابات، والعمل الحزبي، والمبادرات المجتمعية، والمساءلة العامة).

وأوضح البحث أن تنمية الوعي المجتمعي عملية تكاملية تشترك فيها عدة مؤسسات، فالأسرة تؤدي دوراً أولياً في غرس قيم الانتماء والمسؤولية، وتسهم المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) في تعزيز الثقافة السياسية وترسيخ مبادئ المواطنة، بينما أصبحت منصات التواصل الاجتماعي فضاءً مؤثراً في تشكيل الرأي العام وتوجيه الاهتمام بالقضايا الوطنية، كما أن للإعلام دوراً محورياً في نشر المعلومات الصحيحة وتعزيز الشفافية، في حين يضطلع المجتمع المدني والأحزاب السياسية بمهمة تأطير المشاركة وتنظيمها وتوفير قنوات فعّالة للتعبير والمشاركة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقديم عدد من المقترحات، من أهمها:

1- إدماج برامج التربية المدنية والسياسية بصورة أعمق في المناهج التعليمية بمختلف مراحلها.

2- دعم الإعلام المهني المستقل وتعزيز معايير المصداقية لمواجهة التضليل الإعلامي.
3- تمكين مؤسسات المجتمع المدني وتوسيع مساحات العمل التطوعي والمبادرات الشبابية.
4- تشجيع الأحزاب السياسية على تبني برامج توعوية تستهدف فئة الشباب وتعزز مشاركتهم الفاعلة.
5- توظيف منصات التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة السياسية الواعية عبر حملات منظمة ومحتوى تثقيفي هادف.
6- تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة بما يعزز ثقة المواطنين ويحفزهم على المشاركة.

المصادر:

الهوامش

(1) حامد عبد القادر، محمد علي النجار: مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، مصر، 2004، ص 1044.
(2) أبن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار العرب، القاهرة، 2000، ص 748.
(3) جاد الله أبي القاسم الزمخشري: أسس البلاغة ج (2)، دار الكتاب، القاهرة، 1983، ص581.
(4) أريج سعد الهنداوي: الأحداث السياسية في العراق بعد 2003 وأثر الانتماء والوعي في التشكيل العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (48)، 2014 ، ص7.
(5) سوزان بلاكمور: الوعي: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة، مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2016، ص13.
(6) محمد عبد الجبار الشبوط: الوعي السياسي العميق: نظرية التاريخ والوعي التاريخي، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد (10) ، 2005، ص11 – 20.
(7) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1983، ص310.
(8) أحمد طاهر مسعود: المدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 103.

(9) ك. ماركس، ف. إنجلز: الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 1932.
(10) أنور أحمد: التوعية الاجتماعية ، دار مطابع الشعب ، بغداد ، 1981 ، ص7 - 8 .
(11) فتحي شهاب الدين: أوراق في التربية السياسية، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص21.
(12) حمدي حسن عبد الحميد: وعي طلاب التعليم العالي ببعض القضايا السياسية والاجتماعية - دراسة استكشافية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، 1996، ص257.
(13) أمل عبد الفتاح عطوة: الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2000، ص69.
(14) أمين العلياني: تحليل يوضح دور الإعلام الجنوبي في تغيير نواحي الحياة الجنوبية اجتماعياً وسياسياً، مقالة إلكترونية بتاريخ 4 /1/ 2025، متاحة على الرابط التالي https://aden24.net/news/316312.
(15) أمين العلياني: تحليل يوضح دور الإعلام الجنوبي في تغيير نواحي الحياة الجنوبية اجتماعياً وسياسياً، مقالة إلكترونية بتاريخ 4 /1/ 2025، متاحة على الرابط التالي https://aden24.net/news/316312.
(16) عبد الفتاح الرشدان: المشاركة السياسية في الأردن (الممارسة والمعوقات)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان (15 ، 16) ، 1996 ، ص79.
(17) صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1990، ص 355.
(18) إميل دوركهايم: تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار النهضة العربية.
(*) اللاوعي الجمعي (The collective unconscious): هو المخزون الداخلي للأفكار والمعتقدات التي تحرك السلوك الإنساني دون وعي منه، ويتشكّل هذا اللاوعي من خلال العادات والممارسات المتكررة، والتي تبدأ بدوافع فكرية وعقائدية، وفق حالة عامة من الاستسلام العقلي أو بالأحرى العاطفي، تستقر في لا وعيهم ما يعدّونها تابوهات (مقدسات أو معتقدات) يجب عدم الاقتراب منها، ثم ما أن اعتادت عليها الشخصية حتى تخزّن في اللاوعي، وتبدأ ممارستها في حياتها اليومية، دون حاجة للتفكير وإعادة الحسبان في أي منها، ما دامت أنها تصبو نحو ما آمنت به.
(19) خالد الخضري: دور الثقافة في تشكيل الوعي الجمعي، https://www.alriyadh.com/2138489 .
(20) إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة، 1975، ص45.
(21) (21) عبد الهادي الجواهري: المشاركة الشعبية في التنمية، المجلة الاجتماعية، العدد (1)، القاهرة، 1978، ص85 - 87 .
(22) Myrdal, Gunnar. Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations. Penguin Books, London, 1971, p. 7 – 10.
(23) Terry E. Eking, Students and Political Comparative Study, New York, 1972, p.9.

(24) إسماعيل على سعد: المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقه)، دار المعرفة الجامعية، 1983، ص.
(25) أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث, عالم المعرفة، الكويت، 1987, ص 166.
(26) إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، منشورات دار الشروق، عمان ، 1998، ص242 – 243.
(27) طاهر حسو الزيباري: دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية، دراسة ميدانية في مدينة اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006، ص28.
(28) نوال مغزيلي: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=45683 .
(29) طه حميد حسن العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة : أسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، 2013، ص 67.
(30) (30) عواد بشارة السويلميين: تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن (1989 - 2015)، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، 2016، ص 39.
(31) Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press, 1968, p.9.
(32) (32) جلال معوض: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد: (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص67.
(33) (1) شادي محمود: الوعي المجتمعي وأثره في السلطة الحاكمة، مجلة الوعي السوري، العدد (36)، 2026، الرابط التالي: https://syrianintellect.net .
(34) إبراهيم الديب: أهمية الوعي المجتمعي ومحتواه، مقالة إلكترونية منشورة على موقع عربي 21، قضايا وآراء، متاحة على الرابط: https://arabi21.com/story/1327830/ .
(35) ماريان أبو نجم: الوعي الاجتماعي واثره في الفرد والمجتمع، مقالة إلكترونية، 2023/5/26، موقع واثقون، متاحة على الرابط التالي: https://wathiqoon.net/ .
(36) Gabriel A. Almond, and Sidney Verba: The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. 2nd ed., Sage Publications, 1989, p. 44.
(37) عبدالإله بلقيز: الدولة والمجتمع: جدليات العلاقة والتحول الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 32.
(*) الإعلام الجديد (New media): أحد أشكال التغطية الإعلامية الحديثة التي تعتمد على الوسائل الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، والمتمثلة في منصات وتطبيقات الوسائط المتنوعة مثل فيسبوك (Facebook)، واتس آب (WhatsApp)، منصة إكس (X) (تويتر Twitter سابقاً)، ، تيك توك (TikTok)، إنستغرام (Instagram)، يوتيوب (YouTube)، وغيرها، إلى جانب الإنترنت بشكل عام والهواتف الذكية (Smartphones).
(38) نبيل دريس: مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد (1) ، العدد (3) ، 2013، ص 27 - 30.

(39) نعيمة نصيب: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، دراسة ميدانية في والية عنابة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2002، ص 241.
(40) نعيمة نصيب: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، مصدر سبق ذكره، ص 242.
(41) نادية محمد علي العازمي: الوعي السياسي (الاتجاهات النظرية المفسرة له والمفاهيم المرتبطة به)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد (11)، العدد (91) ، 2023، ص 151- 153.
(42) علي أسعد وطفة: التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت, مجلة عالم الفكر: الكويت، 2003، ص 31.
(43) برهان غليون: حول الخيار الديمقراطي – دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص279.
(44) سارة دباغي: آليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني تكريساً للمشاركة السياسية الواعية، مجلة مدارات سياسية، المجلد (5)، العدد (1)، الجزائر، 2022، ص333.
(45) عماد غليون: الحزب السياسي، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، 2018، ص 29 – 30.
(46) حسني أبو رمان: الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية، الأردن، (ب . ت)، ص8.
(47) يونس حمادي علي: الحياة الاجتماعية المعاصرة في مدينة تكريت، سلسلة موسوعات مدن العراق، بغداد، 1998، ص168.
(48) فوزية دياب: نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص131.
(49) معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص122.
(50) كمال المنوفي: التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، مجلة السياسية والاستراتيجية، العدد (91)، القاهرة، 1988، ص41.
(*) مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media Sites): هي منصات إلكترونية تفاعلية تمكّن المستخدمين من التواصل مع الآخرين في أي وقت ومن أي مكان في العالم. وقد اكتسبت صفتها (الاجتماعية) كونها تتيح تبادل الآراء والأفكار والمشاعر، وأصبحت وسيلة للتعبير عن الرأي، وأداة للاحتجاج والحشد المجتمعي. وتتنوع هذه المواقع وتختلف في أهدافها وخدماتها. وتسعى هذه المنصات إلى تلبية احتياجات المستخدمين المختلفة، مثل تكوين العلاقات، والترفيه، والحصول على المعلومات، وبناء الهوية الرقمية، وتحقيق الانتشار والتأثير.
(51) سعود عبد العزيز بوشهري: دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على صنع القرار بدولة الكويت، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22)، العدد (2)، 2021 ، ص345.
(52) نعيم نذير شكر: التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية العدد (48)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2011 ، ص5.
(*) السلطة الرابعة (Fourth Estate): يطلق هذا المصطلح على وسائل الإعلام عموماً (المقروءة / المكتوبة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية، وغيرها)، وعلى الصحافة بشكل خاص.
(53) خالد بن عبد العزيز آل ثاني: دور وسائل الإعلام في بناء الوعي الاجتماعي، مقالة إلكترونية، موقع الجزيرة نت، الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/blogs/ .

(*) المجتمع المدني (Civil society): هو المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس وجود مجتمع تحترم فيه حقوق المواطن، أي أنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث المتمثل: بـــ (البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات، وغيرها). للمزيد: محمد عابد الجابري: اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000، ص184.

(54) الفيتوري صالح السطي، حمزة أمساعد الدرسي: دور الفواعـل غير الرسميـة في صنـــع السياســة العامـــة (مؤسسات المجتمـــع المـدنـي نمـوذجاً)، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد (4)، 2022، ص1 .

(55) كوثر عباس الربيعي: المجتمع المدني في العراق - المفهوم والتطبيق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (2)، 2005، ص2.

(56) ليندة لطاد بن محرز: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة في الأسس والأهداف، أطروحة دكتوراه، كلية العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص46- 48.

(57) حسني أبو رمان: الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية، الأردن، (ب ، ت)، ص8.

(58) حمد خميس أحمد, مصطفى أحمد فؤاد: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، الرابط الإلكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=82070#_ftn1 .

(59) بلقيس أحمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 69 - 70 .

المصادر

أولاً ـ المصادر باللغة العربية

1- إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، منشورات دار الشروق، عمان ، 1998.
2- إبراهيم الديب: أهمية الوعي المجتمعي ومحتواه، مقالة إلكترونية منشورة على موقع عربي 21، قضايا وآراء، الرابط: https://arabi21.com/story/1327830 .
3- إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة، 1975.
4- أبن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار العرب، القاهرة، 2000.
5- أحمد خميس أحمد, مصطفى أحمد فؤاد: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة: https://democraticac.de/?p=82070 .
6- أحمد طاهر مسعود: المدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7- أريج سعد الهنداوي: الأحداث السياسية في العراق بعد 2003 وأثر الانتماء والوعي في التشكيل العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (48)، 2014.
8- أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث, عالم المعرفة، الكويت، 1987.
9- إسماعيل على سعد: المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقه)، دار المعرفة الجامعية، 1983.

10- اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1983.
11- أمل عبد الفتاح عطوة: الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2000.
12- إميل دوركهايم: تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار النهضة العربية.
13- أمين العلياني: تحليل يوضح دور الإعلام الجنوبي في تغيير نواحي الحياة الجنوبية اجتماعياً وسياسياً، مقالة إلكترونية بتاريخ 4 /1/ 2025، الرابط التالي: https://aden24.net/news/316312 .
14- أنور أحمد: التوعية الاجتماعية ، دار مطابع الشعب ، بغداد ، 1981.
15- برهان غليون: حول الخيار الديمقراطي – دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
16- بلقيس أحمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
17- جاد الله أبي القاسم الزمخشري: أسس البلاغة ج (2)، دار الكتاب، القاهرة، 1983.
18- جلال معوض: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد: (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
19- حامد عبد القادر، محمد علي النجار: مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، مصر، 2004.
20- حسني أبو رمان: الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية، الأردن، (ب . ت).
21- حمدي حسن عبد الحميد: وعي طلاب التعليم العالي ببعض القضايا السياسية والاجتماعية - دراسة استكشافية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، 1996.
22- خالد الخضري: دور الثقافة في تشكيل الوعي الجمعي، مقالة إلكترونية، جريدة الرياض، 2025/6/26: https://www.alriyadh.com/2138489 .
23- خالد بن عبد العزيز آل ثاني: دور وسائل الإعلام في بناء الوعي الاجتماعي، مقالة إلكترونية، موقع الجزيرة نت : https://www.aljazeera.net/blogs .
24- سارة دباغي: آليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني تكريساً للمشاركة السياسية الواعية، مجلة مدارات سياسية، المجلد (5)، العدد (1)، الجزائر، 2022.
25- سعود عبد العزيز بوشهري: دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على صنع القرار بدولة الكويت، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد (2)، 2021.
26- سوزان بلاكمور: الوعي: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة، مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2016.
27- شادي محمود: الوعي المجتمعي وأثره في السلطة الحاكمة، مجلة الوعي السوري، العدد (36)، 2026، الرابط التالي: https://syrianintellect.net.
28- صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1990.

29- طاهر حسو الزيباري: دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية، دراسة ميدانية في مدينة اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006.
30- طه حميد حسن العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة : أسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، 2013.
31- عبد الفتاح الرشدان: المشاركة السياسية في الأردن (الممارسة والمعوقات)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان (15 ، 16) ، 1996 .
32- عبد الهادي الجواهري: المشاركة الشعبية في التنمية، المجلة الاجتماعية، العدد (1)، القاهرة، 1978.
33- عبدالإله بلقيز: الدولة والمجتمع: جدليات العلاقة والتحول الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
34- علي أسعد وطفة: التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، مجلة عالم الفكر: الكويت، 2003.
35- عماد غليون: الحزب السياسي، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، 2018.
36- عواد بشارة السويلميين: تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن (1989 - 2015)، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط ، 2016.
37- فتحي شهاب الدين: أوراق في التربية السياسية، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
38- فوزية دياب: نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، دار الشروق، القاهرة، 1978.
39- الفيتوري صالح السطي، حمزة أمساعد الدرسي: دور الفواعـل غير الرسميـة في صنـع السياسـة العامـة مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد (4)، 2022.
40- ك. ماركس، ف. إنجلز: الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 1932.
41- كمال المنوفي: التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، مجلة السياسية والاستراتيجية، العدد (91)، القاهرة، 1988.
42- كوثر عباس الربيعي: المجتمع المدني في العراق - المفهوم والتطبيق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (2)، 2005.
43- ليندة لطاد بن محرز: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة في الأسس والأهداف، أطروحة دكتوراه، كلية العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.
44- ماريان أبو نجم: الوعي الاجتماعي واثره في الفرد والمجتمع، مقالة إلكترونية، 5/26/ 2023، موقع واثقون، متاحة على الرابط التالي: https://wathiqoon.net .
45- محمد عابد الجابري: اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000.
46- محمد عبد الجبار الشبوط: الوعي السياسي العميق: نظرية التاريخ والوعي التاريخي، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد (10) ، 2005.
47- معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
48- نادية محمد علي العازمي: الوعي السياسي (الاتجاهات النظرية المفسرة له والمفاهيم المرتبطة به)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد (11)، العدد (91) ، 2023.

49-نبيل دريس: مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد (1) ، العدد (3) ، 2013.
50-نعيم نذير شكر: التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية العدد (48)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2011.
51-نعيمة نصيب: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، دراسة ميدانية في والية عنابة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2002.
52- نوال مغزيلي: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، https://democraticac.de/?p=45683 .
53- يونس حمادي علي: الحياة الاجتماعية المعاصرة في مدينة تكريت، سلسلة موسوعات مدن العراق، بغداد، 1998.

ثانياً – المصادر باللغة الانكليزية

1- Gabriel A. Almond, and Sidney Verba: The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. 2nd ed., Sage Publications, 1989 .
2- Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press, 1968 .
3- Myrdal, Gunnar. Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations. Penguin Books, London, 1971 .
4- Terry E. Eking, Students and Political Comparative Study, New York, 1972 .